

قرار أميري رقم (٧) لسنة ٢٠٠٥

بإعادة تشكيل اللجنة العليا للتنسيق والمتابعة *

نحن حمد بن خليفة آل ثاني أمير دولة قطر،

بعد الاطلاع على النظام الأساسي المؤقت المعدل، وبخاصة على المادة (٢٣) منه، وعلى القانون رقم (٥) لسنة ١٩٧٠ بتحديد صلاحيات الوزراء وتعيين اختصاصات الوزارات والأجهزة الحكومية الأخرى، والقوانين المعدلة له،

وعلى القرار الأميري رقم (٤) لسنة ٢٠٠٤ بإعادة تنظيم اللجنة العليا للتنسيق والمتابعة، وعلى القرار الأميري رقم (٢٠) لسنة ٢٠٠٤ بإعادة تشكيل اللجنة العليا للتنسيق والمتابعة،
قررنا ما يلي:

مادة (١)

يُعاد تشكيل اللجنة العليا للتنسيق والمتابعة برئاسة الأمير، وولي العهد نائباً للرئيس، وعضوية كل من:

- ١- رئيس مجلس الوزراء.
- ٢- النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية.
- ٣- وزير المالية.
- ٤- وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء، عضو مجلس الوزراء.
- ٥- وزير الشؤون البلدية والزراعة.
- ٦- رئيس المجلس الوطني للثقافة والفنون والتراث.
- ٧- سكرتير الأمير لشؤون المتابعة.

مادة (٢)

على جميع الجهات المختصة، كل فيما يخصه، تنفيذ هذا القرار. ويعمل به من تاريخ صدوره. وينشر في الجريدة الرسمية.

حمد بن خليفة آل ثاني
أمير دولة قطر

صدر في الدايون الأميري بتاريخ: ١٤٢٦/٢/٧هـ
الموافق: ٢٠٠٥/٣/١٧م

* الجريدة الرسمية العدد الثامن في ٢٥ يوليو / ٢٠٠٥